التنويع الاقتصادي والتجربة الليبية
الامكانيات والفرص المتاحة

دكتور/ موسى زواوي(۞)، دكتور/ خالد علي العجيلي المحجوبي(۞۞)

ملخص

إن تقليص الاعتماد المفرط على القطاعات الريعية (المحروقات) وخلق قطاعات اقتصادية أخرى بديلة قادرة على المنافسة وتتوفر في منتجاتها شروط الميزة التنافسية هو بمثابة الهدف الاستراتيجي الأول للدول التي تعاني من تغول القطاع الواحد (سيطرة القطاع الواحد) الذي تعرف به العديد من الاقتصاديات النامية ومنها ليبيا والجزائر. من هنا جاء التساؤل الرئيسي لهذا البحث الذي يقول، هل نجحت ليبيا خلال العقود الماضية (الطفرة النفطية) في خلق قاعدة اقتصادية متينة مبنية على أسس التنويع الاقتصادي؟ وما هي الفرص والإمكانيات المتاحة؟ وما مدى استغلالها الاستغلال الأمثل خلال العقود الماضية؟

نتعرف على ذلك من خلال دراسة الفرص والإمكانيات التاريخية والجيواستراتيجية للاقتصاد الليبي في التنويع الاقتصادي، وما هي الخصائص القطاعية للاقتصاد الليبي وما مدى إمكانية التنويع الاقتصادي خلال العقود الماضية والمستقبلية؟ ونختم بمجموعة من النتائج والتوصيات.

الكلمات المفتاحية:

الاقتصاد الريعي ـ سيطرة القطاع الواحد ـ التنويع الاقتصادي في ليبيا ـ الفرص والإمكانيات التاريخية والجيواستراتيجية في ليبيا ـ الخصائص القطاعية للاقتصاد الليبي ـ الميزة التنافسية.

(۞)جامعة محمد لمين دباغين- سطيف ٢ .الجزائر.
(۞۞) باحث بمركز الدراسات الدبلوماسية والاستراتيجية- باريس

Abstract

The reduction of excessive reliance on renter sectors (fuel) and the creation of other alternative economic sectors that are able to compete and meet the products' competitive quality requirements are the first strategic objective for countries that suffer from the predominance of one sector (the control of a single sector), which is the case of many developing economies including Libya and Algeria. From here, come the main questions of this research: Did Libya succeeds over the past decades (with the oil boom) in the creation of a solid economic base built on the foundations of economic diversification? What are the available opportunities and possibilities? To what extent, did it have the optimal utilization of these available opportunities over the past decades?

We will learn about all this through the study of the historical and geostrategic opportunities and potentials of the Libyan economy, both in economic diversification matters, the sectoral characteristics of this economy and the possibility of economic diversification in the past and future decades. The research concludes with a set of findings and recommendations.

Key words

Rentier economy - Single sector control - Economic diversification in Libya - Historical and geostrategic opportunities and possibilities in Libya - Sectoral characteristics of the Libyan economy - The competitive advantages.

مقدمة :

يعاني الاقتصاد الليبي من ضعف الهياكل الاقتصادية، والاعتماد على قطاعات الإنتاج الأولي كمصدر رئيسي للناتج القومي، فالاقتصاد الليبي من الاقتصاديات صغيرة الحجم ، كثيرة الانفتاح على الخارج ، إضافة إلى اعتماده على مورد طبيعي ناضب ، ورغم كل الإنفاقات الضخمة على الاستثمار عقب اكتشاف النفط، التي كان الهدف منها تحقيق معدلات نمو عالية من أجل خلق قاعدة إنتاجية يعتمد عليها الاقتصاد الليبي وتنوع مصادر دخله وتعددها وتخفف اعتماده على النفط، «إلا أنه من خلال ملاحظة ما تم تحقيقه من هذه الاستثمارات الضخمة والتي تجاوزت ٤٠ مليار دينار خلال الفترة ١٩٧٠ – ٢٠٠٣م يتبين القصور في تحقيق مستهدفات كل خطط التحول الاقتصادي والاجتماعي والميزانيات التنموية المتعاقبة المتعلقة بتنويع مصادر الدخل وزيادة مساهمة القطاعات الإنتاجية كالصناعة والزراعة في الناتج المحلي الإجمالي بالرغم من استحواذهما على نسبة تزيد على ٣٠٪ من إجمالي الإنفاق التنموي[١]، فالاقتصاد الليبي مازال معتمدا على قطاع النفط كمصدر رئيسي للناتج القومي ومازالت هياكله الاقتصادية ضعيفة تحت هيمنة القطاع العام، رغم إتاحة الفرصة أخيرا للقطاع الخاص في المشاركة ودفع عجلة التنمية، إلا انه يتطلب توفير المناخ الملائم والتشجيع والتحفيز عن طريق السياسات الاقتصادية الواعدة، وتطوير وتفعيل الجهاز المصرفي والسوق المالي، والاستفادة من تجارب الدول الأخرى التي قطعت شوطاً طويلاً في الإصلاح الاقتصادي وفي التنمية الاقتصادية، حيث سنتناول في هذا البحث بالتحليل

(١) عبد الله احمد شاميه، التخطيط في مرحلة الإصلاح الاقتصادي ، ندوة مفهوم ودور التخطيط في ظل إعادة هيكلة الاقتصاد الوطني، اللجنة الشعبية العامة للتخطيط، طرابلس ١٨-٢٠٠٦/٧/١٩ ف، ص٤.

الفرص والإمكانيات التاريخية والجيوستراتيجية للاقتصاد الليبي في التنويع الاقتصادي. ثم ما هي الخصائص القطاعية للاقتصاد الليبي ومدى إمكانية التنويع الاقتصادي في ليبيا.

إشكالية البحث

تعاني العديد من الدول الريعية وخاصة الدول النفطية التي من ضمنها ليبيا والجزائر من مشكلة عدم التنويع الاقتصادي، نظرا لما ترتبط به برامج التنمية الاقتصادية في هذه البلدان بمصادر التمويل التي غالبا ما توصف بالأحادية وعدم التعدد والتنوع، الأمر الذي يعكس تماما العديد من المخاطر المرتبطة أصلا بهذه المصادر. ويعد تدهور أسعار النفط والمحروقات بصفة عامة من أكثرها وضوحاً، ناهيك عن نضوبها وعدم تجددها. وطالما أن هذه المصادر التمويلية تحفها المخاطر من وقت إلى آخر فإن التنمية في خطر. وبما أن هذه البلدان لازالت تعاني من مشكلة عدم التنويع الاقتصادي واعتمادها المفرط على قطاع المحروقات، الأمر الذي يعكس مشكلة اقتصادية حقيقية واضحة تحتاج إلى مزيد من الاهتمام وإعادة النظر في العديد من السياسات الاقتصادية وما ترجم عنها من برامج اقتصادية مختلفة.

فرضية البحث

يستند هذا البحث إلى فرضية أساسية تقول أن الاقتصاد الليبي رغم كل الإمكانيات والفرص المتاحة خلال عقود الطفرة النفطية الماضية وما وفرته من إمكانيات تمويلية ضخمة وكل برامج التنمية ومحاولات الابتعاد عن سيطرة القطاع الواحد لازال يعاني من مشكلة عدم التنويع الاقتصادي ويعتمد على مورد ناضب.

أهداف البحث

١- التعرف على الفرص والإمكانيات التاريخية والجيواستراتيجية للاقتصاد الليبي ومدى نجاح تطوير القطاعات الاقتصادية المتنوعة.

٢- التعرف على خصائص القطاعات الاقتصادية المختلفة وهل من استجابة للتطوير في أي منها.

٣- التعرف على مدى نجاح التجربة الليبية في الاستفادة من الفرص والإمكانيات ومدى نجاحها في بناء قاعدة اقتصادية متينة مبنية على أسس التنويع الاقتصادي.

٤- التعرف على ما هي أهم السياسات الاقتصادية المطلوب اتباعها من أجل تحقيق الهدف الاستراتيجي الأول إلا وهو خلق مصادر أخرى بديلة لقطاع المحروقات قادرة على إنتاج مخرجات ذات ميزة تنافسية.

المطلب الأول
الفرص والإمكانيات التاريخية والجيوستراتيجية للاقتصاد الليبي في التنويع الاقتصادي

أولاً: الفرص والإمكانيات التاريخية

شهد الاقتصاد الليبي خلال الخمسين سنة الماضية العديد من التغيرات لعل أهمها هو اكتشاف النفط وبداية استخراجه وتصديره إلى الخارج منذ العام ١٩٦١م، وهو ما يسهل علينا إمكانية التمييز بين فترتين تاريخيتين عن مسيرة الاقتصاد الليبي هما:

١- الاقتصاد الليبي قبل اكتشاف النفط:

لقد عانى الاقتصاد الليبي من ويلات الاستعمار الذي كبل كل جهود التنمية واستغل موارد هذا البلد وطوعها لخدمة مصالحه، مما أدى إلى تخلف وانعدام عوامل البناء في هذا البلد، «لقد ترك هذا الوضع أثره الواضح على الموارد البشرية التي بلغ تعدادها مع نهاية العام ١٩٥١م قرابة المليون نسمه، والتي توزعت بين الحضر والريف بنسب ٢٠٪، ٨٠٪ على التوالي وذلك من حيث الفقر المدقع الذي عانت منه هذه الموارد ممثلا في تدني مستوى المعيشة الذي كان يقارب من حد الكفاف».

الحالة الصحية كانت متدهورة، حيث بلغت نسبة الوفيات بين المواليد خلال العام ١٩٥١م نحو ٣٠٪، ويعود ذلك بشكل أساسي إلى سوء التغذية وانعدام الخدمات الصحية والوقائية، أما الخدمات التعليمية فقد كانت سيئة أيضا حيث بلغت نسبة الأمية بين الكبار حوالي ٩٠-٩٥٪، وبلغت نسبة الملتحقين بالتعليم النظامي ممن هم في سنه حوالي ٢٠٪، ولهذا فقد عانت معظم موارد ليبيا البشرية الأمية والمرض اللذين انعكسا على تدني الإنتاجية لهؤلاء السكان، الذين يعمل منهم حوالي ٧٠٪ في القطاع الزراعي والرعوي.

البنية الأساسية هي الأخرى كانت متخلفة، وقد أصيبت معظم المرافق التي تم بناؤها إبان فترة الاحتلال الإيطالي بأضرار جسيمة أثناء الحرب العالمية الثانية، أما وسائل الاتصال فكانت محدودة جداً. لقد انعكس هذا الواقع الاقتصادي على أداء الاقتصاد الليبي بقطاعاته المختلفة، فالقطاع الصناعي كان متخلفاً واقتصر النشاط الصناعي على بعض الصناعات الغذائية والنسيج والتبغ وتعليب الأسماك، وقد عانى هذا القطاع من تخلف وبدائية طرق الإنتاج ونقص العمالة المدربة وضيق السوق المحلية، أما القطاع الزراعي فقد كان بدائياً يستوعب أغلب السكان العاملين وكان موجهاً هو الأخر نحو الاكتفاء الذاتي.

انعكست الظروف الاقتصادية للبلاد في عجز مستمر في الميزان التجاري وتركزت صادرات البلاد في المنتجات الزراعية والحيوانية والأسماك بينما شملت الواردات المواد الخام والوقود وجميع أنواع المصنوعات والمواد الغذائية والحبوب في بعض الأحيان.

الهيكل الاقتصادي كان يتميز بكبر مساهمة القطاع الزراعي الذي استحوذ خلال العام ١٩٥٨ على ما نسبته ٢٦٪ من الناتج المحلي الإجمالي في حين ساهم القطاع الصناعي بنسبة ٦,٨ ٪ وساهم نشاط التجارة بما نسبته ١٤٪ خلال نفس العام. وبالنظر إلى هذا الوضع فقد ظلت المساعدات الأجنبية والمعونات التي تقدمها الهيئات الدولية كالأمم المتحدة مصدراً أساسيا للدخل حيث بلغت هذه المعونات عام ١٩٥٩م حوالي ٢٦٪ من إجمالي الدخل القومي للبلاد[٢]. إن هذا الوضع السيئ للاقتصاد الليبي هو الذي جعل الأستاذ بنجامين هيجنز يقرر في

(٢) علي محمد الماقوري، حسين فرج الحويج، واقع وسمات الاقتصاد الليبي، ندوة الاقتصاد الليبي ومنظمة التجارة العالمية، اللجنة الشعبية العامة للتخطيط، طرابلس، ٣٠-٣١/١/٢٠٠٧م، ص ص ٢-٣.

تقرير أعدته الأمم المتحدة حول ليبيا «فرصة ليبيا في التنمية الاقتصادية تماثل فرصة القطب المتجمد الشمالي» ويكفينا في هذا المدخل ما ورد في تقارير الأمم المتحدة ففي عام ١٩٥١م لم يتجاوز متوسط دخل الفرد الليبي ١٤ دينار فقط ، في حين كان نحو ٨١ ٪ من السكان أميين.

٢- الاقتصاد الليبي بعد اكتشاف النفط

يعتبر اكتشاف النفط مع مطلع الستينات الحد الفاصل في تاريخ الاقتصاد الليبي الحديث، فمنذ بداية تصدير النفط خلال عام ١٩٦٢م، شهدت ليبيا تحولاً كبيراً في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية، بفضل الإيرادات المتحصل عليها من هذا المصدر التي وظفت في تنمية مختلف القطاعات، «إذ بلغ إجمالي ما تم إنفاقه خلال الفترة ١٩٧٠-٢٠٠٥م أكثر من ٤١ مليار دولار[٣]، ومع مطلع السبعينات الذي تزامن معه تزايد أسعار النفط ، مر الاقتصاد الليبي بمرحلة الفائض والوفرة الاقتصادية التي استمرت حتى بداية مطلع الثمانينات حينما دخل الاقتصاد الليبي مرحلة الأزمة والحصار التي استمرت حتى عام ١٩٩٩م، وقد تدهورت أسعار وكميات النفط، مما أدى إلى انخفاض الإيرادات، ومع مطلع الألفية الجديدة أخذت أسعار النفط في الارتفاع، مما أدى إلى ارتفاع الإيرادات النفطية، وبالرغم من ضخامة الأموال المنفقة على مختلف القطاعات، بهدف تحقيق جملة من الأهداف كان في مقدمتها تنويع مصادر الدخل والإنتاج بما يمكن من خلق موارد من العملات الأجنبية تكون مساندة للدخل من النفط في الأجلين القصير والمتوسط وبديلة عنه في المدى الطويل ، إلا أن هذا الهدف لم يتحقق ، بل برزت مجموعة من الخصائص للاقتصاد الليبي.

(٣) عبدالباري شوشان الزني، خصائص وسمات الاقتصاد الليبي، ندوة الاقتصاد الليبي ومنظمة التجارة العالمية، اللجنة الشعبية العامة للتخطيط، طرابلس، ٣٠-٣١/١/٢٠٠٧م، ص١.

ثانياً: الفرص والإمكانيات الجيواستراتيجية للاقتصاد الليبي

تقع ليبيا في وسط شمال أفريقيا، وتمتد من البحر المتوسط في الشمال حتى حدود جمهوريتي النيجر وتشاد جنوباً ، وجمهوريتي مصر والسودان شرقاً، وتونس والجزائر غرباً، ويبلغ طول الحدود الليبية ٦٥٠٠كم، منها حوالي ١٩٠٠كم حدود بحرية، والتي تبدأ من رأس أجدير في الغرب حتى بئر الرملة في الشرق، وبهذا تعتبر ليبيا صاحبة أطول ساحل على الشمال الإفريقي ويتميز هذا الساحل بوجود الموانى التجارية، ومنها ميناء طرابلس وميناء زوارة وميناء مصراته وميناء بنغازي وميناء درنه وميناء طبرق، كما يقع على هذا الساحل خمس موانى نفطية رئيسية يتم عن طريقها تصدير النفط الخام الليبي وهي رأس لأنوف والسد ره والبريقه والزويتينه والحريقة.

تبلغ المساحة الكلية لليبيا حوالي ١,٧٧٥,٥٥٠كم مربع، وبذلك تعتبر ليبيا رابع دولة عربية من حيث المساحة بعد السودان والجزائر والسعودية ورابع دولة إفريقية بعد الكونغو والجزائر والسودان. إن هذا الموقع أعطى ليبيا أهمية اقتصادية تمثلت في الآتي(٤):

١- تعتبر ليبيا حلقة وسط تربط بين المغرب والمشرق العربي عن طريق وسائل المواصلات المختلفة البرية والبحرية والجوية ، وقديما كانت حلقة وصل لطرق القوافل بين الشرق والغرب والشمال والجنوب.

٢- إن موقع ليبيا المتوسط على الساحل الشمالي الإفريقي ومقابل لدول جنوب أوربا المطلة على البحر المتوسط، أعطاها أهمية بالغة مما سهل عملية نقل النفط الخام للدول الصناعية الأوروبية بأقل تكلفه وفي أقصر وقت.

(٤) محمود علي الغدامسي، النفط الليبي، دراسة في الجغرافية الاقتصادية، دار الرواد، ١٩٩٨م، ص١٣.

٣- نظراً لقرب النفط الليبي من الأسواق العالمية سواء بالنسبة لأوروبا أو الولايات المتحدة الأمريكية مما جعله يتفوق على نفط الخليج العربي الذي يقع على لسان بحري من المحيط الهندي، ثم ينتقل عبر مضيق باب المندب، فالبحر الأحمر، فقناة السويس، فالبحر المتوسط، أو الدوران حول رأس الرجاء الصالح، وهذا مما أعطى ليبيا مميزات خاصة على الصعيد التجاري والاقتصادي.

٤- بلغ عدد السكان في ليبيا ٦,١٠٠,٠٠٠ مليون نسمه بنهاية عام ٢٠١٠م، حيث ظل معدل نمو السكان في تزايد مستمر خلال العقود الأربع الأخيرة، والملاحظ على تركيبة السكان في ليبيا أن غالبيتهم حضريون إذ تبلغ نسبتهم ٨٨٪ خلال عام ٢٠٠٢م، بينما كانت ٤٥٪ خلال عام ١٩٧٠م، مما يعكس لنا حقيقة أن السكان قد نزحوا إلى المدن وابتعدوا عن مزاولة الأنشطة الزراعية والرعوية، كما ينبغي الإشارة إلى أن الهيكل الديمغرافي للسكان يتميز بالشبابية، حيث إن أغلبية السكان هم من الفئة العمرية (١٥-٦٥) فقد وصلت تلك الفئة في سنة ٢٠٠٢ حوالي ٦٣,٤٪ من إجمالي عدد السكان(٥)، ومن المعروف أن هذه الفئة تتميز بالحيوية والنشاط والقدرة على الإسهام في عملية التنمية. ولكي نتعرف على الوضع الاقتصادي لليبيا لابد من التطرق إلى الناتج المحلي الإجمالي، وما هو متوسط نصيب الفرد من الناتج، وما هي مساهمة القطاعات الاقتصادية المختلفة في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، وفي ما يلي عرض وتحليل للناتج المحلي الإجمالي ومتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي:

(٥) إسماعيل عبد المجيد المحيشي، الاقتصاد الليبي وتحديات منظمة التجارة العالمية، ندوة الاقتصاد الليبي ومنظمة التجارة العالمية، الفرص والتحديات، اللجنة الشعبية العامة، طرابلس، ٣٠-٢٠٠٧/١/٣١م، ص٨.

أ- الناتج المحلي الإجمالي للاقتصاد الليبي:

يرمز للناتج المحلي الإجمالي بالرمز **GDP** وهو أحد الطرق لقياس حجم النشاط الاقتصادي، ويعرف بأنه قيمة السلع و الخدمات المنتجة من الموارد الموجودة محليا في منطقة ما خلال فترة زمنية معينة تعارف عليها بسنة.

جدول رقم (١)

تطور الناتج المحلي الإجمالي ونصيب استخراج النفط والغاز والقطاعات الأخرى بملايين الدنانير ومعدلات نموها خلال الفترة ١٩٨٥-٢٠١٠م

(الوحدة مليون دولار)

السنة	الناتج المحلي الإجمالي	استخراج النفط و الغاز	قطاعات أخرى
١٩٨٥	٨٠٥٠,٢	٣٢٩٥,٣	٤٧٥٤,٩
١٩٩٠	٩٢٨٤,٥	٢٢٣٥,٨	٧٠٤٨,٧
١٩٩٥	١٠٥٨٢,٥	٢٦٧٥,٠	٧٩٠٧,٥
٢٠٠٠	١٧٦٢٠,٢	٦٦٦١,٠	١٠٩٥٩,٢
٢٠٠٥	٥٤٥٣٧,٦	٣٨١٥٣	١٦٣٨٤
٢٠١٠	١٠٢٥٣٨	٦٠٨١٤	٤١٧٢٣

الجدول من إعداد الباحث استناداً على المصادر الآتية:

١- مصرف ليبيا المركزي، النشرة الاقتصادية، الربع الأول، ٢٠٠٨، الجدول ٢٧. الربع الثاني ٢٠٠٦، الجدول رقم٢٥. ٢٠٠٠م، الجدول رقم ٢١.

٢- مصرف ليبيا المركزي، التقرير السنوي، العدد السابع والثلاثون، ١٩٩٣م، الجدول رقم ٨، ص٧٧. العدد الخامس والخمسون، ٢٠١١، ص٤٧.

من خلال الجدول رقم (١) نستعرض الناتج المحلي الإجمالي ومساهمة استخراج النفط والغاز، كذلك مساهمات القطاعات الأخرى خلال السنوات ما بين١٩٨٥-

٢٠١٠م، حيث بلغ الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الجارية) نحو (٨٠٥٠,٢ مليون دينار) ليبي وذلك في سنة ١٩٨٥م وكان هذا الناتج مقسم بين القطاع الرئيسي (النفطي) بقيمة قدرها ٣٢٩٥,٣ مليون دينار ليبي وباقي القطاعات الأخرى بقيمة (٤٧٥٤,٩ مليون دينار) إذ كانت نسبة مساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي الإجمالي ٤٠,٩ ٪ أما النسبة الباقية وهي ٥٩٪ تقريباً للقطاعات الأخرى.

بلغ الناتج المحلي الإجمالي ٩٢٨٤,٥ مليون دينار في عام ١٩٩٠م، وكان السبب في ذلك هو ارتفاع نسبة مساهمة القطاع النفطي والغاز في الناتج المحلي الإجمالي نتيجة للارتفاع غير المتوقع في إنتاج وأسعار النفط الخام إثر اندلاع أزمة الخليج، كما انه خلال الفترة ٩٤،٩٥،٩٦ م حقق الناتج المحلي الإجمالي معدلات نمو سنوية تراوحت بين ٦,٧٪ و ١١,٣٪ سنوياً ومرجع ذلك إلى نمو كل من القطاع النفطي بمعدلات صغيرة ونمو القطاع غير النفطي بمعدلات أكبر. استمر ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي خلال سنوات الألفية الجديدة (٢٠٠٠ – ٢٠٠١ – ٢٠٠٢ – ٢٠٠٣) محققاً معدلات نمو متباينة حيث كانت ٢٥,٢٪، ٥,٥٪، ٣٥,٨٪، ١٠,٩٪ على التوالي وذلك بسبب تحقيق معدلات نمو كبيرة في قطاع النفط كانت ٦٦,٧٪، ٩,٥٪، ٨٢,٦٦٪، ١٨,٤٪ على التوالي وتحقيق معدلات نمو أخرى صغيرة في القطاعات الأخرى حيث كانت ٨,٧٪، ٣,١٪، ٥,٥٪، ٢,٥٪ على التوالي، وتجدر الإشارة إلى أن نشاط استخراج النفط والغاز الطبيعي كان له الأثر الملحوظ في نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية، ويعود ذلك إلى تغيرات سعر الصرف للدينار الليبي إلى جانب زيادة القيمة المضافة لهذا النشاط(٦)، ونما الناتج المحلي

(٦) مصرف ليبيا المركزي، التقرير السنوي السابع والأربعون للسنة المالية (١٣٧١و.ر) ٢٠٠٣م، ص٤٤.

الإجمالي في عام ٢٠٠٥م بنفس معدل نموه تقريبا في السنة السابقة حيث بلغ ٥٤٥٣٧,٦ مليون دينار، وذلك نتيجة لنمو قطاع استخراج النفط بنسبة قدرها ٤٠٪ ومرد ذلك إلى ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية، كما نمت القطاعات الأخرى بمعدل١٤٪. أما في سنة ٢٠١٠م فقد واصل الناتج المحلى الإجمالي نموه، إذ بلغ الناتج المحلي الإجمالي نحو ١٠٢٥٣٨ مليون دينار كون منها قطاع النفط والغاز نحو ٦٠٨١٤,٤٥٤ مليون دينار أي ما نسبته ٥٩,٣٪ وهو ما يعني أن القطاعات الأخرى مجتمعة قد كونت نسبة قدرها ٤٠,٧٪ من إجمالي الناتج المحلي.

ب - واقع الناتج المحلي الإجمالي:

المتأمل في البيانات الخاصة بالناتج المحلي الإجمالي لليبيا نجد أنها قد تضاعفت في قيمتها بالعملة المحلية بأسعار السوق الجارية، إلا أن قيمتها المقابلة بالدولار قد تغيرت بمعدلات اقل كما هو مبين بالجدول رقم (٢). حيث نلاحظ أن الناتج المحلي الإجمالي عام ٨٥ كان أقل من عشر قيمته عام ٢٠١٠ بالعملة المحلية بينما كانت قيمة الناتج المحلي الإجمالي بالدولار في سنة ١٩٨٥ف مساوية لثلث قيمته في سنة ٢٠١٠م بفارق ٥٤٦٥٠,٦٥ مليون دولار.

قامت ليبيا بتخفيض سعر صرف الدينار الليبي بنسبة ١٩٪ خلال عام ٢٠٠١ف محاولة منها لتوحيد أسعار الصرف و تحقيق تقارب مع سعر الصرف في السوق الموازية، كما قامت الجماهيرية عن طريق مصرف ليبيا المركزي بتوحيد سعر صرف الدينار الليبي مع بداية ٢٠٠٢ف وفي ١٤-٦-٢٠٠٣ف قام مصرف ليبيا المركزي بتعديل سعر الدينار الليبي، تم بموجبه احتواء ضريبة النهر الصناعي التي فرضت بواقع ١٥٪ على ما يفتح من اعتمادات مستنديه أو تحويلات خارجية والتي كان لها أثر في حدوث تشوهات في الأسعار بسبب استثناء بعض الجهات من هذه الضريبة (ليصبح سعر صرف الدينار الليبي بموجب هذا التعديل مساوياً ٠,٥١٧٥

وحدة حقوق سحب خاصة بدلاً من ٠,٦٠٨٠ وحدة حقوق سحب خاصة يطبق على مختلف الأغراض والجهات دون استثناء)[٧].

جدول رقم (٢)

تطور الناتج المحلي الإجمالي بالمليون دينار والناتج المحلى الإجمالي بالمليون دولار وأسعار الصرف خلال الفترة ١٩٨٥-٢٠١٠م

السنة	الناتج المحلي الإجمالي (بالمليون دينار)	الناتج المحلي الإجمالي (بالمليون دولار)	سعر الصرف
١٩٨٥	٨٠٥٠,٢	٢٧١٠٥,٠٥	.٢٩٧
١٩٩٠	٩٢٨٤,٥	٣٢٦٩١,٩٠	.٢٨٤
١٩٩٥	١٠٥٨٢,٥	٢٩٨٩٤,٠٧	.٣٥٤
٢٠٠٠	١٧٦٢٠,٢	٣٢٢٧١,٤٣	٠,٥٤٦
٢٠٠٥	٥٤٥٣٧,٦	٤٠٢٤٩,١٥	١,٣٥٥
٢٠١٠	١٠٢٥٣٨,٩	٨١٧٥٥,٧	١,٢٥٤٢

الجدول من إعداد الباحث استنادا على المصادر الآتية:

١- مصرف ليبيا المركزي، النشرة الاقتصادية، الربع الأول، ٢٠٠٨، الجدول ٢٧. الربع الثاني ٢٠٠٦، الجدول رقم٢٥. ٢٠٠٠م ،الجدول رقم ٢١.

٢- مصرف ليبيا المركزي، التقرير السنوي، العدد السابع والثلاثون، ١٩٩٣م، الجدول رقم ٨، ص٧٧، العدد الخامس والخمسون،٢٠١١، ص٤٧.

لقد أدت سياسة سعر الصرف المتبعة في ليبيا إلى التأثير على العديد من المتغيرات الاقتصادية مثل ما حصل للمستوى العام للأسعار من انخفاض، واستطاع مصرف ليبيا المركزي المحافظة على استقرار سعر الصرف.

(٧) مصرف ليبيا المركزي، التقرير السنوي، العدد ٤٧، ٢٠٠٣م، ص٧١.

ج- متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي:

جدول رقم (٣)

تطور متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي للفترة (١٩٨٥ - ٢٠١٠م)

السنة	الناتج المحلي الإجمالي (بالمليون دولار)	عدد السكان	متوسط نصيب الفرد (بالدولار)
١٩٨٥	٢٧١٠٥,٠٥	٣٣٢٢٧٩٥	٨١٥٩
١٩٩٠	٣٢٦٩١,٩	٣٨٢١٢٧٦	٨٥٥٥
١٩٩٥	٢٩٨٩٤,٠٧	٤٣٩٤٧٣٢	٦٨٠٣
٢٠٠٠	٣٢٢٧١,٤٣	٥٠٤٠١٦٦	٦٤٠٢
٢٠٠٥	٤٠٢٤٩,١٥	٦٠٩٧٥٥٦	٦٦٠٠,٩
٢٠١٠	٨١٧٥٥,٧	٦١٠٠٠٠٠	١٣٤٠٢

الجدول من إعداد الباحث استنادا على المصادر الآتية:

١- مصرف ليبيا المركزي ، النشرة الاقتصادية ، الربع الأول ٢٠٠٨م الجدول رقم ٢٧. الربع الثاني ٢٠٠٦، الجدول رقم٢٥. الربع الثاني ٢٠٠٦ م، الجدول رقم ١٧. ٢٠٠٠م، الجدول رقم ٢١.

٢- مصرف ليبيا المركزي، التقرير السنوي، العدد السابع والثلاثون،١٩٩٣م، الجدول رقم ٨، ص٧٧. العدد الثاني والثلاثون، ١٩٨٧م، الجدول رقم٨، ص٣٨. العدد الخامس والخمسون، ٢٠١١، ص٤٧.

٣- الهيئة الوطنية للمعلومات ، الكتيب الإحصائي ،٢٠٠٣م ، ص٢٣ .

نلاحظ أن متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي كان اتجاهه ناحية الانخفاض عبر السنوات السابقة لسنة ٢٠٠٠.، ثم اخذ في الارتفاع، حيث كان متوسط نصيب الفرد في عام ٢٠٠٠ف نحو ٦٤٠٢ دولار، وفي سنة ٢٠٠٥ف ارتفع متوسط نصيب الفرد إلى ٦٦٠٠,٩ دولار، وسجل متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي أعلى متوسط في سنة ٢٠١٠م، حيث بلغ ١٣٤٠٢دولار ومرد ذلك إلي نمو الناتج المحلي الإجمالي بمعدل أسرع من معدل نمو عدد السكان.

المطلب الثاني
الخصائص القطاعية للاقتصاد الليبي ومدى إمكانية التنويع الاقتصادي

يعاني الاقتصاد الليبي مثل الكثير من الاقتصاديات بالدول العربية والدول النامية من ضعف القطاعات الاقتصادية ، والاعتماد على قطاعات الإنتاج الأولي كمصدر رئيسي للناتج المحلي الإجمالي، ففي عام ٢٠٠٧م بلغ الناتج المحلي الإجمالي نحو ٧٢٧٤٦,٨ مليون دولار ، شكل منها قطاع استخراج النفط وحده نسبة ٦٩,٣٪،في حين شكلت القطاعات الاقتصادية الأخرى النسبة الباقية وهي ٣٠,٧٪[٨]، «ويمكن تقسيم النشاط الاقتصادي إلى عدة قطاعات وذلك وفقا لنظام الحسابات القومية للأمم المتحدة الذي تتبعه غالبية البلدان العربية»[٩] وتشمل القطاعات الاقتصادية كلا من قطاع استخراج النفط والغاز الطبيعي، والقطاع الزراعي والغابات وصيد الأسماك، وقطاع التعدين والمحاجر، وقطاع الصناعات التحويلية، وقطاع الكهرباء والغاز والمياه وقطاع التشييد وقطاع التجارة والمطاعم والفنادق وقطاع النقل والتخزين والمواصلات وقطاع المال والتأمين والعقارات وملكية المساكن وقطاع الخدمات الإنتاجية وقطاع الخدمات الاجتماعية، وسنتناول في هذا المطلب أهم الخصائص للقطاعات الرئيسية ومسيرة التنويع الاقتصادي خلال الفترة ١٩٨٥ – ٢٠١٠م وهي الفترة التي سبقت التغيرات السياسية الحاصلة في ليبيا وبعض دول الجوار وفقاً للتقسيم الآتي:

أولاً : قطاع استخراج النفط والغاز الطبيعي

لفترة قريبة جداً وليست بعيدة كانت ليبيا من الدول الفقيرة التي تعتمد على تصدير بعض السلع الزراعية والحيوانية حتى تستطيع استيراد بعض المتطلبات الضرورية الأخرى، إذ عرف على الاقتصاد الليبي قبل اكتشاف وتصدير النفط

(٨) مصرف ليبيا المركزي ،النشرة الاقتصادية ، المجلد ٤٦ ،الربع الثاني ٢٠٠٦ ، الجدول رقم ٢٥ .
(٩) صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، سبتمبر ،٢٠٠٣ م، ص ٢١٩ .

للخارج اعتماده على تصدير نبات (الحلفا)، ولعلنا عندما نقول نبات الحلفا يكفينا ذلك توضيحاً لحالة ليبيا قبل النفط، كما أن من المعروف على ليبيا أنها من بين الدول التي كانت تتلقى في المساعدات، لا لأجل تغيير الحال والدفع إلى الأمام وإنما لأجل مكافحة الجوع و المرض وغيرها من علامات الفقر. إلا أن اكتشاف النفط في ليبيا قد غير الحال من خلال مساهمته الفاعلة في التنمية الاقتصادية عن طريق ما توفره العوائد النفطية من عملات صعبة تمكن ليبيا من تمويل وارداتها (الاستهلاكية و الاستثمارية) وفي الجدول رقم (٤) سنعرض الكميات المنتجة والمصدرة من النفط وأسعار بيعه.

أ- إنتاج النفط الخام:

من خلال استعراض البيانات الواردة بالجدول رقم (٤) وتحديداً العمود الخاص بالإنتاج السنوي للنفط الخام، نلاحظ أن أعلى كمية منتجة من النفط الخام خلال فترة الدراسة كانت في سنة٢٠٠٥ م والتي بلغت ٦١٨ مليون برميل، وذلك بسبب فتح مجال الاستثمار في قطاع النفط أمام الشركات الأجنبية، وتوقيع عقود إنتاج واستكشاف، كما تزامنت مع ارتفاع أسعار النفط الخام، كما أن أدنى كمية منتجة خلال فترة الدراسة كانت في سنة ١٩٨٥ حيث بلغ الإنتاج السنوي حوالي ٣٦٥,٤ مليون برميل.

جدول رقم (٤)

تطور الإنتاج السنوي والصادرات السنوية وسعر البرميل وقيمة الصادرات النفطية خلال الفترة ١٩٨٥-٢٠١٠م.

السنة	الإنتاج السنوي بملايين البراميل	الصادرات السنوية بملايين البراميل	سعر البرميل بالدولار	قيمة الصادرات النفطية
١٩٨٥	٣٦٥,٤	٣٢٥,٢	٢٧,٧٩	٩٠٣٧,٣
١٩٩٠	٤٩٤,٧	٤٦١,٥	٢٣,٨٢	١٠٩٩٣,٠
١٩٩٥	٥١٠,٦	٤٠٣,٢	١٦,٩٠	٦٨١٤,١
٢٠٠٠	٥١٩,٨	٣٧٩,٢	٢٧,٨٦	١٠٥٦٤,٥
٢٠٠٥	٦١٨	٤٨٧,٦	٥٢,٧٣	٢٥٧١١,١٤٨
٢٠١٠	٦١٦,٢	٤٩١,١	٧٩,٤٦	٣٩٠٢٢,٨

الجدول من إعداد الباحث استنادا على المصادر الآتية:

١- مصرف ليبيا المركزي، النشرة الاقتصادية، الربع الأول ٢٠٠٨م، الجدول رقم ٣٦ والجدول رقم ٤١. الربع الثاني ٢٠٠٤م ، جدول رقم ٣٨. الربع الثالث ٢٠٠٦م، جدول رقم ٣٨.

٢- مصرف ليبيا المركزي، التقرير السنوي، ١٩٩٩م، جدول رقم ١٢، ص٣١. ٢٠٠٢م، جدول رقم ٢١، ص٣٧ . ٢٠٠٣م، جدول رقم ٢٢، ص٥٦. ٢٠٠٥م، جدول رقم ١٩، ٢١، ص ص ٥٤، ٥٦. العدد الخامس والخمسون، ٢٠١١، ص٤٧.

ب- صادرات النفط الخام :

بلغت أعلى كمية لصادرات النفط الخام خلال فترة الدراسة ٤٩١,١ مليون برميل في سنة ٢٠١٠ م وذلك للأسباب التي أسلفناها سابقاً أما أدنى كمية لصادرات النفط الخام كانت في سنة ١٩٨٥م والتي كانت ٣٢٥,٢ مليون برميل، وهو مؤشر على اعتماد كمية الإنتاج على كمية الصادرات السنوية.

ج- أسعار النفط الخام:

تتحدد أسعار النفط الخام كما هو معروف وفقاً للطلب والعرض العالمي لهذه السلعة، كما وتتأثر بالمؤثرات الأخرى كالأزمات السياسية و خير دليل على ذلك أزمة الخليج وما سببت فيه من ارتفاع وانخفاض لأسعار النفط كذلك الظروف السياسية التي واجهتها دول أوروبا الشرقية في الفترة السابقة. كما أن للأزمات الاقتصادية تأثير مباشراً على أسعار النفط ومثالاً على ذلك ما يحدث من ركود اقتصادي من حين لآخر في بعض الدول. أن المتأمل في البيانات الواردة طوال فترة الدراسة يجد أن أسعار النفط متذبذبة من سنة لأخرى، حيث بلغت أسعار البرميل من النفط الخام أعلى قيمة لها في فترة الدراسة نحو ١٠٨ دولار للبرميل وذلك في سنة ٢٠٠٨م، إذا حدث ارتفاعاً كبيراً في أسعار النفط ، نتيجة لتضافر مجموعة من العوامل، مثل استمرار المخاوف من نقص الإمدادات النفطية، واستمرار الأوضاع الأمنية المضطربة في الشرق الأوسط ، إضافة إلى ارتفاع طلب بعض الدول على النفط كالصين والهند، أما أدنى قيمة لأسعار النفط خلال فترة الدراسة كانت نحو ١٢,٢٤ دولار للبرميل وذلك خلال عام ١٩٩٨م بسبب عوامل أهمها قرار دول منظمة الأوبك في نهاية عام ١٩٩٧م الذي يتضمن زيادة سقف الإنتاج بنحو ١٠٪ لجميع الدول الأعضاء بداية من عام ١٩٨٨م، مما أدى إلى زيادة الإنتاج العالمي من النفط ، ونتيجة لذلك زاد فائض العرض من النفط العالمي الذي أدى إلى انهيار أسعار النفط الخام بنحو ٣٠-٣٥٪ خلال نفس العام.

د- قيمة الصادرات النفطية :

تعتمد قيمة الصادرات النفطية على أسعار البرميل و الكمية المصدرة خلال السنة الواحدة، ومن خلال دراستنا للكمية المصدرة للنفط الخام خلال فترة البحث وكذلك أسعار النفط الخام لاحظنا التذبذب الشديد في كليهما الأمر الذي ينعكس

بطبيعة الحال على قيمة الصادرات النفطية خلال فترة البحث، والمتأمل في البيانات الخاصة بقيمة الصادرات النفطية، نجد أن أعلى قيمة لها كانت في سنة ٢٠٠٨م نتيجة لارتفاع أسعار النفط الخام، حيث وصلت إلى نحو ٥٧٤٣٤,٤ مليون دولار بينما كانت في سنة ٢٠٠٧م نحو ٣٩٢٨٣,٠٢٤ مليون دولار[١٠] أي حدثت زيادة قدرها ١٨١٥١,٣٧٦ مليون دولار أي بنسبة ٤٦٪ تقريباً، أما أدنى قيمة كانت في سنة ١٩٨٨م، بلغت ٤٨١٩,٣٢٨ مليون دولار[١١] وذلك بسبب انخفاض الطلب العالمي على النفط وانخفاض أسعاره، وبالتالي يتضح لنا جليا ما مدى تأثير أسعار النفط و الكميات المصدرة منه على قيمة الصادرات النفطية. وبما أن أسعار النفط تتحدد وفقاً للسوق العالمي للنفط وان الكميات المصدرة من النفط غير ثابتة لأنها تتحدد بحصة كل دولة في منظمة الأوبك. إذاً الاعتماد على هذا القطاع له درجة عالية من الخطورة. يمكننا أن نتعرف على مدى مساهمة قطاع النفط و الغاز الطبيعي من خلال استعراضنا للبيانات الموجودة بالجدول رقم (٥). حيث نلاحظ أن أعلى نسبة كانت في عام ٢٠٠٥ ف حيث بلغت ٧٠٪ وهي نسبة عالية جداً. أن مساهمة هذا النشاط قد انخفضت في الأعوام القريبة من عام ١٩٩٠م حيث وصلت هذه النسبة إلى حوالي ٢٤,١٪ ثم أخذت في الارتفاع في السنوات التالية و خاصة في سنوات الألفية الجديدة. الأمر الذي يشير إلى زيادة التركز الاقتصادي لهذا النشاط وهو ما يعني أن الاتجاه العام لتطور مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي يسير بشكل معاكس لهدف التنويع الاقتصادي.

(١٠) مصرف ليبيا المركزي، التقرير السنوي، ٢٠٠٨م، ص٥١.
(١١) المرجع السابق، ١٩٨٨م، ص٤٥.

جدول رقم (٥)

تطور مساهمة قطاع النفط و الغاز الطبيعي في الناتج المحلي الإجمالي للفترة (١٩٨٥-٢٠١٠م)

(الوحدة مليون دولار)

السنة	المساهمة بالمليون دولار	نسبة المساهمة ٪
١٩٨٥	١١٠٩٥,٢٩	٤٠,٩
١٩٩٠	٧٨٧٢,٥٤	٢٤,١
١٩٩٥	٧٥٥٦,٥٠	٢٥,٣
٢٠٠٠	١٢١٩٩,٦٣	٣٧,٨
٢٠٠٥	٢٨١٥٧,٢	٧٠
٢٠١٠	٦٠٨١٤,٤٥٤	٥٨,٩

الجدول من إعداد الباحث استنادا على المصادر الآتية:

١- مصرف ليبيا المركزي، التقرير السنوي، العدد ٣٧، ١٩٩٣م، ج رقم ١٥، ص ٧٧، العدد ٥٥، ٢٠١١م، ص٣٨، العدد٤٥، ٢٠٠١م ، ج رقم ١٦، ص٣٠. العدد ٣٢، ١٩٨٧ م، ص٣٨.

٢- مصرف ليبيا المركزي، النشرة الاقتصادية، المجلد ٤٦، الربع الثالث ٢٠٠٦م، ج رقم ٢٥، الربع الأول ٢٠٠٨، ج رقم ١٧، ٢٧.

ثانياً: القطاع الزراعي:

تشكل الأراضي الصحراوية أغلب الأراضي لليبيا حيث تبلغ نسبة الأراضي الزراعية ٣٪ من إجمالي المساحة الكلية و يساهم هذا القطاع بنسبة ٢,١٪ من تكوين الناتج المحلي الإجمالي و ذلك لعام ٢٠٠٨م ولم تتجاوز مساهمة هذا القطاع ١٠٪ رغم كل الأموال المستثمرة خلال برامج التنمية و التحول خلال العقود القريبة الماضية، وتصدر ليبيا من هذا القطاع الأسماك والخضراوات والفواكه والجلود، في حين تستورد ليبيا الحيوانات الحية واللحوم والألبان ومنتجاتها والأسماك والحبوب والفواكه والسكر والعسل والبن والشاي والبقوليات والزيوت النباتية والحيوانية

.إن ليبيا لا تعد بلداً مصدراً للغذاء بل هي من الدول المستوردة للغذاء وتبلغ وارداتها الغذائية أضعاف صادراتها الغذائية الزراعية سنوياً و الجدول (٦) يوضح صادرات ليبيا وواردتها من السلع الزراعية و مقدار العجز.

جدول رقم (٦)

تطور الصادرات والواردات الزراعية الليبية خلال الفترة ١٩٩٠-٢٠١٠م

(الوحدة مليون دولار)

السنة	قيمة الصادرات الزراعية	قيمة الواردات الزراعية	العجز
١٩٩٠	٢٦	١٤٧٩	-١٤٥٣
١٩٩٥	٤٧	١١٨٣	-١١٣٦
٢٠٠٠	٢٩٩	١٩٧٨	-١٦٧٩
٢٠٠٥	٧	٢٢٦٦	-٢٢٥٩
٢٠١٠	٩	٢٣٢٥	-٢٣١٦

الجدول من إعداد الباحث استنادا على المصادر الآتية:

١- صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد ٢٠٠٢م، ص٢٥٦، ٢٠٠٦، ص٢٨٥. ٢٠١٢، ص ٣٥١.

المتأمل في البيانات الخاصة بالصادرات الزراعية يلاحظ أن أكبر قيمة لها كانت خلال العام ٢٠٠٠م حيث بلغت ٢٩٩ مليون دولار في حين سجلت في العام ٢٠٠٥ أدنى قيمة لها وهي ٧ مليون دولار. أما بالنسبة إلى الواردات الزراعية قد سجلت أعلى قيمة في عام ٢٠١٠م وهي ٢٣٢٥ مليون دولار، بينما سجلت أدنى قيمة لها في سنة ١٩٩٥م وهي ١١٨٣ مليون دولار. ولو قارنا الصادرات بالواردات الزراعية خلال الفترة المشار إليها لوجدنا أن هناك عجزاً مستمراً بلغت

أعلى قيمة له في سنة ٢٠١٠م، حيث قدر العجز بنحو ٢٣١٦مليون دولار. أما أدنى قيمة للعجز كانت في عام١٩٩٥م بما يبلغ ١١٣٦ مليون دولار.

جدول رقم (٧)

تطور مساهمة قطاع الزراعة والغابات والصيد البحري في الناتج المحلي الإجمالي للفترة (١٩٨٥-٢٠١٠م)

السنة	مساهمة قطاع الزراعة و الغابات والصيد البحري بالمليون دولار	نسبة المساهمة ٪
١٩٨٥	٩٥٣,٥	٣,٥
١٩٩٠	٢١٥٧,٧	٦,٦
١٩٩٥	١٩٢٢,٣	٦,٤
٢٠٠٠	٢٦٣٦,٨	٨,٢
٢٠٠٥	١١٤٦,٨٦	٢,٨
٢٠١٠	٢٥٤٣,٦٤	٢,٥

الجدول من إعداد الباحث استنادا على المصادر الآتية:

١ – مصرف ليبيا المركزي ، التقرير السنوي،العدد٣٢ ،١٩٨٧ م ، الجدول رقم ٨ ، ص٣٨. العدد ٣٧، ١٩٩٣م ،الجدول رقم ١٥، ص ٧٧. ع ٤١، ١٩٩٧م، ج ١٣، ص ٣٥. ع ٥٥، ٢٠١١، ج ١٦، ص٤٧

٢- مصرف ليبيا المركزي، النشرة الاقتصادية، المجلد ٤٦، الربع الثالث ٢٠٠٦م، الجدول رقم ٢٥. الربع الأول ٢٠٠٨م الجدول رقم ٢٧.

المتأمل في نسبة مساهمة النشاط الزراعي والغابات والصيد البحري يجد أنها نسبة منخفضة جداً إذ لم تتجاوز أعلاها ٩٪ مما يؤكد ضعف هذا القطاع و صعوبة زيادة نسبة مساهمته، وبلغت أعلى نسبة مساهمة لهذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي

٨,٢٪ وذلك في عام ٢٠٠٠م في حين بلغت أدنى نسبة مساهمة لهذا القطاع ٢,٥٪ للعام ٢٠١٠م، وهو ما يعني أن الاتجاه العام لتطور مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي يسير بشكل معاكس لهدف التنويع الاقتصادي.

ثالثاً: قطاع الصناعات التحويلية:

من خلال دراسة نسبة مساهمة نشاط الصناعات التحويلية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي كما هو مبين بالجدول رقم (٨). يتضح عدم قدرة هذا النشاط على زيادة نسبة مساهمته بصورة فعالة أكثر مما كانت سابقاً والتي لم تصل إلى ١٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي، رغم تنوع صناعة المنتجات التحويلية والتي تشمل صناعة المنتجات الغذائية والمشروبات و صناعة المنسوجات والملابس والصناعات الجلدية وصناعة الورق ومنتجاته والطباعة والنشر وصناعة الكيماويات والمنتجات النفطية والبلاستيك والفحم والمطاط إضافة إلى صناعات أخرى.

نلاحظ أن نسبة مساهمة الصناعات التحويلية قد انخفضت في السنوات الخمسة عشر الأخيرة على ما هي عليه في السابق والسبب في ذلك هو تغيير سعر الصرف للدينار الليبي وزيادة هيمنة قطاع النفط والغاز، وهو ما يعني أن الاتجاه العام لتطور مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي يسير بشكل معاكس لهدف التنويع الاقتصادي.

جدول رقم (٨)

تطور مساهمة قطاع الصناعات التحويلية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي لليبيا للفترة (١٩٨٥-٢٠١٠م)

(الوحدة مليون دينار)

السنة	مساهمة نشاط الصناعات التحويلية	نسبة المساهمة ٪
١٩٨٥	١٢٢٩,٣	٤,٥
١٩٩٠	٢٢٧١	٦,٩
١٩٩٥	٢٧٦٨,٤	٩,٣
٢٠٠٠	١٧٨١,٩	٥,٥
٢٠٠٥	٢٨٩,٦٧	١,٥
٢٠١٠	٥٨٠٩,٥١٩	5.6

الجدول من إعداد الباحث استنادا على المصادر الآتية:

١ – مصرف ليبيا المركزي ، التقرير الاقتصادي، العدد٣٢ ، ١٩٨٧م، الدول رقم ٨، ص٣٨، ٤١، ١٩٩٧م، ج١٣، ص٣٥ع،١٩٩٣،٣٧م، ج١٥، ص٧٧، ع٤٥، ٢٠٠١م، ج١٦، ص٣٠.

٢- مصرف ليبيا المركزي، النشرة الاقتصادية، المجلد ٤٦، الربع الثالث ٢٠٠٦م، الجدول رقم٢٥. الجدول رقم ١٧، الربع الأول ٢٠٠٨، الجدول رقم٢٧.

رابعاً: قطاع الخدمات الإنتاجية:

يشمل هذا القطاع على نشاطات التجارة والمطاعم والفنادق والنقل والمواصلات والكهرباء والغاز والمياه والتخزين والمصارف والتأمين وخدمات الأعمال وكل هذه الأنشطة الاقتصادية خدمية اقتصادية، سيكون لها دور مهم في الاقتصاد الوطني في المستقبل وخاصة في السياحة والاتصالات ، وحتى يمكننا

معرفة مدى مساهمة هذا القطاع عن طريق نشاطاته المتنوعة في تكوين الناتج المحلي الإجمالي لابد من الوقوف على حجم هذه المساهمات ، كما هو موضح بالجدول رقم(٩).

جدول رقم (٩)

تطور مساهمة قطاع الخدمات الإنتاجية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي للفترة (١٩٨٥-٢٠١٠م)

السنة	حجم المساهمة بالمليون دولار	نسبة المساهمة ٪
١٩٨٥	٤٤٩٦,٦	١٥,٣
١٩٩٠	٩٢٥٤,٢	٢١,٤
١٩٩٥	٧٤٨٤,٥	٢٢,٤
٢٠٠٠	٦٤٥٩,٧	١٨,٧
٢٠٠٥	٤٣٢٦,٩	١٠,٨
٢٠١٠	١٧٧٠٦	١٧,٣

الجدول من إعداد الباحث استنادا على المصادر الآتية:

١ – مصرف ليبيا المركزي ، التقرير السنوي،العدد٣٢ ،١٩٨٧ م ، الدول رقم ٨ ، ص ٣٨، العدد ٣٧ ، ١٩٩٣م ، ج ١٥ ، ص٧٧. العدد ٤١، ١٩٩٧م، ج ١٣ ، ص٣٥ .ع ٤٥ ، ٢٠٠١، ج ١٦ ، ص ٣٠.

٢- مصرف ليبيا المركزي، النشرة الاقتصادية، المجلد ٤٦، الربع الثالث ٢٠٠٦م ، الجدول رقم ٢٥ . الجدول رقم ١٧، الربع الأول ٢٠٠٨، الجدول رقم ٢٧.

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن قطاع الخدمات الإنتاجية بالرغم من كل مجالاته الواسعة و المتنوعة لم تتجاوز نسبة مساهمته في تكوين الناتج المحلي الإجمالي ٢٥٪ خلال سنوات البحث، كما أن نسبة مساهمته في تكوين الناتج المحلي الإجمالي أخذت في التراجع خلال الخمسة عشرة سنة الأخيرة، وهو ما يعني أن الاتجاه العام

لتطور مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي يسير بشكل معاكس لهدف التنويع الاقتصادي. لو قمنا إضافة إلى توحيد سعر الصرف للدينار الليبي بدعم الاستثمار المحلي والأجنبي وتشجيع السياحة و الاتصالات و توفير نوع من الحماية القانونية لكل هذه الأنشطة لأصبح هذا القطاع بأنشطته كافة يلعب دوراً مهماً ورئيسياً في تكوين الناتج المحلي الإجمالي.

خامساً: قطاع البناء والتشييد

من خلال دراسة و تحليل مساهمة هذا النشاط الإنتاجي السلعي في تكوين الناتج المحلي الإجمالي تبين بأن هذه المساهمة لم تتجاوز ١٣٪ خلال السنوات الموضحة بالجدول رقم (١٠)، بل أن اتجاهه العام نحو الانخفاض. ومن خلال ذلك نستنتج أن هذا القطاع يعاني من مشاكل وتذبذب في عملياته الإنتاجية، بحيث يؤثر على القيمة المضافة التي يساهم بها في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، وهو ما يعني أن الاتجاه العام لتطور مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي يسير بشكل معاكس لهدف التنويع الاقتصادي.

جدول رقم (١٠)

تطور مساهمة قطاع البناء والتشييد في تكوين الناتج المحلي الإجمالي للفترة (١٩٨٥-٢٠١٠م)

(الوحدة مليون دولار)

السنة	مساهمة قطاع البناء والتشييد بالمليون دولار	نسبة المساهمة٪
١٩٨٥	٣٠٩٩,٣٢	١١,٤
١٩٩٠	٤٢٤٤,٧٢	١٣,٠
١٩٩٥	١٦٣٩,٨٣	٥,٥
٢٠٠٠	١٩٩٠,٨٤	٦,٢
٢٠٠٥	١٣٣٠,٦٣	٣,٣١
٢٠١٠	٨٠٦٦,٨	٧,٨

الجدول من إعداد الباحث استنادا على المصادر الآتية:

١ – مصرف ليبيا المركزي ، التقرير السنوي،ع٣٢ ،١٩٨٧ م ، ج ٨ ، ص ٣٨،ع ٣٧، ١٩٩٣م، ج١٥. ع٤١، ١٩٩٧م، ج١٣، ص٣٥،ع٥٥، ٢٠١١م، ج ١٦، ص٤٧.

٢ – مصرف ليبيا المركزي، النشرة الاقتصادية، المجلد ٤٦، الربع الثالث ٢٠٠٦م، الجدول رقم ٢٥، الجدول رقم١٧.

سادساً: قطاع الخدمات الاجتماعية:

يشمل الخدمات العامة (بما فيها التعليم والصحة) والمساكن (الإسكان) وخدمات أخرى متفرقة، حيث ساهمت هذه الأنشطة خلال السنوات الماضية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي كما هو موضح بالجدول (١١).

جدول رقم (١١)

تطور مساهمة قطاع الخدمات الاجتماعية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي للفترة (١٩٨٥-٢٠١٠م)

السنة	مساهمة قطاع الخدمات الاجتماعية بالمليون دولار	نسبة المساهمة٪
١٩٨٥	٦٠٦٠,٦١	٢٢,٤
١٩٩٠	٨٥١٢,٦٨	٢٦,٠
١٩٩٥	٨١٦٨,٠٨	٢٧,٣
٢٠٠٠	٦٥٠٤,٧٦	٢٠,٢
٢٠٠٥	٤٣١٣,٦٥	١٠,٧
٢٠١٠	٧٤٤٥	٧,٢

الجدول من إعداد الباحث استنادا على المصادر الآتية:

١ – مصرف ليبيا المركزي ، التقرير الاقتصادي، العدد٣٢، ١٩٨٧م، ص ٣٨. العدد ٣٧، ١٩٩٣م، ص ٧٧ . العدد ٤١، ١٩٩٧م، ص٣٥. العدد٤٥، ٢٠٠١، ص٣٠. ع٢٠١١،٥٥،ص٤٧.

٢– مصرف ليبيا المركزي، النشرة الاقتصادية، المجلد ٤٦، الربع الثالث ٢٠٠٦م، الجدول رقم ١٧، الجدول رقم ٢٥. الربع الأول ٢٠٠٨، الجدول رقم ٢٧.

نلاحظ من خلال الجدول أن نسبة مساهمة هذه الأنشطة تعتبر كبيرة نوعاً ما، وتؤثر في تكوين الناتج المحلي الإجمالي حيث قارب متوسط نسبة المساهمة للسنوات المذكورة بالجدول من ٢٠٪ من إجمالي الناتج المحلي ثم أخذت هذه النسبة في الانخفاض في السنوات الأخيرة حتى وصلت إلى ٧,٢٪ في العام ٢٠١٠م، وهو ما يعني أن الاتجاه العام لتطور مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي يسير بشكل معاكس لهدف التنويع الاقتصادي.

سابعاً: قطاع التعدين والمحاجر:

ويشمل نشاط التعدين والمحاجر الصناعات الاستخراجية للحديد والمعادن والصخور، والجدول رقم (١٢) يوضح مدى مساهمة هذا القطاع .

جدول رقم (١٢)

تطور مساهمة قطاع التعدين و المحاجر في تكوين الناتج المحلي الإجمالي للفترة (١٩٨٥-٢٠١٠م)

السنة	مساهمة قطاع التعدين والمحاجر بالمليون دولار	نسبة المساهمة٪
١٩٨٥	١٧٠,٣٧	٠,٦٢
١٩٩٠	٢٣٤,١٥	٠,٧٢
١٩٩٥	٤٣٧,٨٥	١,٥
٢٠٠٠	٥٧٤,١٨	١,٨
٢٠٠٥	٣٨٣,٨	١
٢٠١٠	١٥٥,٢٨٠	٠,٢

الجدول من إعداد الباحث استنادا على المصادر الآتية:

١ – مصرف ليبيا المركزي، التقرير الاقتصادي، العدد٣٢ ، ١٩٨٧م، ص ٣٨. العدد ٣٧، ١٩٩٣م، ص ٧٧. العدد ٤١، ١٩٩٧م، ص ٣٥ . العدد٤٥، ٢٠٠١، الجدول رقم ١٦، ص ٣٠. ٢٠١١، ص٤٧.

٢– مصرف ليبيا المركزي، النشرة الاقتصادية، المجلد ٤٦، الربع الثالث ٢٠٠٦م، الجدول رقم ٢٥. الجدول رقم ١٧. الربع الأول ٢٠٠٨م، الجدول رقم ٢٧.

من خلال هذا الجدول نلاحظ أن مساهمة قطاع التعدين و المحاجر لم تتجاوز ١,٨٪ وهي نسبة ضئيلة جداً و تشير إلى أن نسبة مساهمة هذا القطاع في تكوين

الناتج المحلي الإجمالي متدنية جداً وأخذة في الانخفاض خلال السنوات المذكورة بالجدول، رغم أهمية هذا القطاع و اعتماد أغلب الصناعات الإستراتيجية على نواتجه مثل الحديد الصلب و غيره من المعادن التي تعتمد عليها الصناعات بمختلف أنواعها، وهو ما يعني أن الاتجاه العام لتطور مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي يسير بشكل معاكس لهدف التنويع الاقتصادي.

الخاتمـــــة

تحتوي الخاتمة على مجموعة من النتائج والتوصيات:

أولاً: النتائج

١. اعتماد ليبيا على القطاع النفطي أو ما يعرف بهيمنة القطاع الواحد عرقل نشأة وقيام القطاعات الأخرى المختلفة، وهي مشكلة تعاني منها اغلب الاقتصاديات الريعية وخاصة النفطية منها، حيث نلاحظ نمو القطاع الريعي بمعدلات أسرع من باقي القطاعات الناشئة ومرد ذلك لسهولة وسرعة استجابة هذا القطاع مقارنة بباقي القطاعات، نظرا لوجود مجموعة من العوامل الداخلية والخارجية والتي منها على سبيل المثال تكلفة التطوير للقطاع الريعي اقل بكثير من تكلفة التطوير بالنسبة لباقي القطاعات غير الريعية، هذا لو قارناها بالمحصلة النهائية للعائد، كما أن إقبال الاستثمار الأجنبي على الاستثمار في القطاع الريعي وخاصة النفطي أكثر بكثير في حالة القطاعات الأخرى.

٢. أن الاقتصاد الليبي يعتمد بدرجة كبيرة على قطاع النفط كسلعة وحيدة وكمصدر للدخل وكوسيلة للحصول على النقد الأجنبي إذ يساهم هذا القطاع (النفط و الغاز الطبيعي) بما يتراوح ما بين ٢٤,١٪ - ٧٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي خلال العقود الماضية، كما هو موضح بالجدول رقم (٥) وبالتالي يحتل المرتبة الأولى من حيث الأهمية.

٣. أن قطاع الخدمات الاجتماعية يساهم بما يتراوح بين ٧,٢٪-٢٧٪ من الناتج المحلي الإجمالي، كما هو موضح بالجدول(١١) وبالتالي فهو يحتل المرتبة الثانية من حيث الأهمية، ثم يأتي في المرتبة الثالثة قطاع الخدمات الإنتاجية حيث تتراوح نسبة المساهمة منه في الناتج المحلي الإجمالي خلال العقود الماضية من ١٠,٨٪-٢٢,٤٪ كما هو موضح بالجدول(٩)، ثم يأتي بعد ذلك في الترتيب

الرابع قطاع البناء والتشييد حيث تتراوح نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي ما بين ٥,٥٪-١٣٪، كما هو بالجدول(١٠) يليه قطاع الصناعات التحويلية بنسبة مساهمة ١,٥٪ - ٩,٣٪،كما هو موضح بالجدول (٨)، ثم قطاع الزراعة بنسبة مساهمة ٢,٨٪-٨,٢٪ كما هو بالجدول رقم (٧)، ويلاحظ على هذا القطاع أن وارداته دائماً أكبر من صادراته أي أنه في العقود الماضية يعاني من عجز دائم، ويأتي في المرتبة الأخيرة قطاع التعدين والمحاجر الذي يساهم بنسبة ضئيلة في الناتج المحلي الإجمالي حيث تتراوح بين٠,٢٪ - ١,٨٪.

٤. تراوح متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي خلال العقود الماضية ما بين ٦٤٠٢-١٣٤٠٢دولار كما هو بالجدول(٣)، أما إذ ما استثنينا مساهمة قطاع النفط والغاز الطبيعي فإن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي يتضاءل إلى درجة كبيرة جداً وهو ما يوضح الاعتماد المفرط على قطاع النفط والغاز الطبيعي.

٥. إن ما سبق عرضه يقودنا إلى قبول الفرضية الأساسية لهذا البحث التي تقول «أن الاقتصاد الليبي رغم كل الإمكانيات والفرص المتاحة خلال عقود الطفرة النفطية الماضية وما وفرته من إمكانيات تمويلية ضخمة وكل برامج التنمية ومحاولات الابتعاد عن سيطرة القطاع الواحد لازال يعاني من مشكلة عدم التنويع الاقتصادي ويعتمد على مورد ناضب». وهو ما يعني أن الاتجاه العام لتطور مساهمة القطاعات الاقتصادية المكونة للناتج المحلي الإجمالي خلال فترة البحث يسير بشكل معاكس لتحقيق هدف التنويع الاقتصادي وتعدد مصادر الدخل.

ثانياً: التوصيات:

١- وضع حد لمشكلة هيمنة القطاع الواحد، من خلال البحث في البدائل لقطاع النفط وإعطائها فرصة اكبر للتطوير حتى لو كان عائد الاستثمار فيها اقل من الاستثمار في القطاع النفطي وهو في نظري أمر طبيعي، لأن هذا القطاع الريعي وبغض النظر عن ما قدمه من مداخيل إلا أنه تغول على غيره من القطاعات الاقتصادية وعلى النشاط الاقتصادي في الدولة بصفة عامة وليس هناك ابلغ من دليل على ذلك ما حصل لبقية القطاعات الاقتصادية الأخرى من اضمحلال خلال عقود هيمنة القطاع الواحد. بالتالي حتى ننصف بقية القطاعات فلابد من وضع شروط وشروط صارمة جداً (لا تنمية في قطاع النفط بدون تنمية مضاعفة في البدائل الأخرى) أي يجب أن تحدث عملية تناسل لهذا الغول قبل أن نفاجأ بوفاته.

٢- الابتعاد عن هيمنة الدولة على النشاط الاقتصادي وسيطرة القطاع العام وترك المجال مفتوح للمنافسة إمام الوحدات الاقتصادية الخاصة مع التشديد على الوضوح والشفافية وفق المقاييس والمعايير الدولية لذلك، الأمر الذي يدفع نحو تنشيط باقي القطاعات الاقتصادية ويدفع نحو التنويع الاقتصادي.

٣- تطوير القطاع المصرفي بالشكل الذي يضمن أدائه لوظائفه بالشكل المطلوب والتنسيق بين السياسات النقدية وباقي السياسات الاقتصادية في الدولة بالطريقة التي تضمن عدم تعارض السياسات وتضمن السير بخطى مدروسة في سبيل إنجاح برامج التنويع الاقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة.

المراجـــــــع

١- إسماعيل عبد المجيد المحيشي، الاقتصاد الليبي وتحديات منظمة التجارة العالمية، ندوة الاقتصاد الليبي ومنظمة التجارة العالمية، الفرص والتحديات، اللجنة الشعبية العامة، طرابلس، ٣٠-٣١/١/٢٠٠٧م.
٢- الهيئة الوطنية للمعلومات، الكتيب الإحصائي، أعداد مختلفة ١٩٩٠-٢٠١٢م.
٣- صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أعداد مختلفة ١٩٩٠-٢٠١٤.
٤- عبد الله امحمد شاميه، التخطيط في مرحلة الإصلاح الاقتصادي، ندوة مفهوم ودور التخطيط في ظل إعادة هيكلة الاقتصاد الوطني، اللجنة الشعبية العامة للتخطيط، طرابلس ١٨-١٩ /٧/ ٢٠٠٦ ف.
٥- علي محمد الماقوري، حسين فرج الحويج، واقع وسمات الاقتصاد الليبي، ندوة الاقتصاد الليبي ومنظمة التجارة العالمية، اللجنة الشعبية العامة للتخطيط، طرابلس، ٣٠-٣١/١/٢٠٠٧ م.
٦- عبد الباري شوشان الزني، خصائص وسمات الاقتصاد الليبي، ندوة الاقتصاد الليبي ومنظمة التجارة العالمية، اللجنة الشعبية العامة للتخطيط، طرابلس، ٣٠-٣١/١/٢٠٠٧م.
٧- محمود علي الغدامسي، النفط الليبي، دراسة في الجغرافية الاقتصادية، دار الرواد، ١٩٩٨م.
٨- مصرف ليبيا المركزي، التقرير السنوي، أعداد مختلفة ١٩٨٠-٢٠١٢م.
٩- مصرف ليبيا المركزي، النشرة الاقتصادية، مجلدات مختلفة ١٩٨٠-٢٠١٢م.
10- http://www.cbl.gov.ly/ar/
11- http://www.amf.org.ae/
12- http://www.arabfund.org/Default.aspx?pageId=396
13- http://www.gia.gov.ly/